

حول الوضع الاقتصادي للنساء العربيات في يافا: من العولمة إلى الاقصاء.

امطانس شحادة

مقدمة

تهدف هذه الورقة إلى دراسة الحالة الاقتصادية للنساء العربيات في مدينة يافا (تل أبيب-يافا)، وإلى المساهمة في فهم الحالة الاقتصادية لدى النساء العربيات في ما يسمى المدن المختلطة في إسرائيل خاصةً، ولدى النساء العربيات في إسرائيل عامةً. وتعامل هذه الورقة مع عدد من الجوانب البحثية التي لم تطرّق إليها الأبحاث القائمة على نحوٍ عميقٍ حتى الآن.

في السنوات الأخيرة، ازداد الاهتمام البحثي في الأوضاع الاقتصادية للنساء الفلسطينيات عامةً، وعملة النساء الفلسطينيات بخاصةً، من ضمن تزايد الاهتمام بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين في إسرائيل (الحالدي 2008؛ شحادة 2006؛ جبارين 2007؛ عواد 2008). بعض هذه الأبحاث يتناول الأوضاع الاقتصادية للنساء الفلسطينيات والمشاركة في أسواق العمل من منظار اقتصادي ليبرالي يرى أن قوة السوق كفيلة بتصحيح التشوّهات المتعددة والغبن التي خلقتها قوى لا علاقة لها بالسوق في الأوضاع الاقتصادية للعرب في إسرائيل (Semyonov et al 1999). يستخدم بعض الباحثين القربيين أيديولوجياً من هذه الفئة نسبة انخراط النساء الفلسطينيات المتداة باعتباره أحد تفسيرات تدني مكانة الفلسطينيين الاقتصادية والاجتماعية. وتعزو هذه المجموعة أسباب انخفاض نسبة انخراط النساء الفلسطينيات الأساسية إلى أسباب ثقافية تتعلق بطبيعة المجتمع الفلسطيني وطبيعة العلاقات بين النوعين الاجتماعيين داخله وبطبيعة السوق العربي المحلي (Semyonov et al 1999). وتمثل هذه الفئة من الباحثين -وفقاً للباحث الفلسطيني رجا الحالدي (2008)- "الصهيونية الليبرالية الجديدة".

ثمة قسم آخر من الأبحاث ينتمي -وفقاً الحالدي- إلى مدارس "الاقتصاد السياسي غير الصهيوني"، تنطلق من أيديولوجيات تتلخص في رؤيتها الشاملة حول دُور سياسات بناء الدولة اليهودية قبل سنة 1948 وبعدها، تلك

السياسات التي تضمنت - في ما تضمنت - مصادر الأراضي والفصل والتهبيش، والتي ساهمت في وضع عوائق وحواجز ضدّ تقدُّم الأقلية الفلسطينية، تُعتبر مسبباً أساسياً لخلُف الاقتصاد العربي مقارنةً باليهودي. وترى هذه الأبحاث أنَّ الأوضاع الاقتصادية للفلسطينيين في إسرائيل تبثق من الواقع السياسي لهذه المجموعة، وأنَّ دراسة الواقع الاقتصادي للفلسطينيين تعكس على نحوٍ دقيقٍ السياسات الحكومية تجاه الأقلية الفلسطينية (شحادة 2006). وبالتالي، يرى الباحثون القرييون أيديولوجياً من هذه الفئة أنَّ تدْيُ نسبة النساء الفلسطينيات في سوق العمل هو، في الأساس، نتاج العلاقة الدولة اليهودية وسياساتها بالأقلية الفلسطينية، دون إغفاء المجتمع الفلسطيني بشكل مطلق من تحمل مسؤولية مسببات تدْيُ مشاركة النساء في أسواق العمل.

على أنَّ المشترك لتلك الأبحاث - على الرغم من اختلاف المشارب الفكرية والتوجهات - هو في أنها:

- تناولت وضع النساء الفلسطينيات في إسرائيل عامَّةً، دون أن تتعقّق في دراسة الفروق في الأوضاع الاقتصادية

للنساء بين المناطق الجغرافية المختلفة في إسرائيل، أو تأثير خصوصية مكان السكن على الأوضاع الاقتصادية

للنساء الفلسطينيات؛

- لم تتناول على نحوٍ عميقٍ الأوضاع الاقتصادية للنساء العربيات في مدن الساحل (المدن المختلطة)؛

- لم تتعقّق في دراسة تأثير اندماج إسرائيل في الاقتصاد العالمي (العولمة الاقتصادية) -من حيث التغيرات في مبنى

الاقتصاد والصناعة في إسرائيل منذ منتصف التسعينيات - على الحالة الاقتصادية للنساء الفلسطينيات.

دراسة حالة النساء العربيات الاقتصادية في مدينة تل أبيب - يافا، تساهم في ملء الفراغ البحثي المذكور أعلاه خاصةً،

وفي تفسير الحالة الاقتصادية للنساء العربيات في إسرائيل وأنماط المشاركة في أسواق العمل عامَّة. إذ تعكس الحالة

الاقتصادية للنساء العربيات في يافا، في ما تعكس، تجليات السياسات المعمول بها تجاه النساء الفلسطينيات في دولة

إسرائيل بشكل عام، وتبرز أهميَّة التعامل مع خصائص الحيز السكني الأوَّل الذي يتبع الواقع الاجتماعي والاقتصادي

والسياسي للنساء الفلسطينيات. وتُبرز حالة يافا أهميَّة تناول إسقاطات العولمة الاقتصادية على النساء الفلسطينيات،

كوفئًا تشكُّل هامشًا اقتصاديًّا على أطراف أكبر المدن الإسرائيليَّة وذات الاقتصاد الأكثر تطُورًا واندماجاً في الاقتصاد

ال العالميّ. إذ وفقاً للأدبّيات النسوية، تؤثّر العولمة الاقتصاديّة تأثيراً مباشراً على الأوضاع الاقتصاديّة للنساء وعلى مشاركتهنّ في أسواق العمل.

تنطلق هذه الورقة من أهميّة التعامل البختي مع خصوصيّة حالة النساء الفلسطينيات في إسرائيل عامة، والنساء العربيّات في يافا خاصة، من حيث وجود سياسات اقتصاديّة حكوميّة تعمل على إعاقة تطوير وتنمية الاقتصاد العربيّ والمجتمع العربيّ. والقصد هنا أنّه لا يمكن دراسة الحالة الاقتصاديّة للنساء الفلسطينيات باستعمال أدوات بحثيّة ونظرائيّات اقتصاديّة صرفة فقط، بل إنّ الدمج بين الاقتصاديّ والسياسيّ يمكن أن يساهم في دراسة الحالة الاقتصاديّة للنساء العربيّات في يافا خاصة وإسرائيل عامة. وعلى الرغم من عدم التطرق المباشر إلى تلك السياسات في هذه الورقة، لا بدّ من الإشارة إلى وجود سياسات حكوميّة تعامل مع الاقتصاد كمصدر قوّة قوميّ وكأدوات سيطرة تجند لصالح مجموعة الأغلبية في دولة إسرائيل (شحادة 2006). أدعى أنه في الحالة الإسرائيليّة لا يمكن فهم تأثير خصائص الم Mizrahi ومكان السكن وتأثير العولمة الاقتصاديّة على النساء العربيّات دون دمجها بالسياسات العامة المنتهجة تجاه العرب في المدن الساحليّة المختلطة والسياسات العامة التي ترى الاقتصاد جزءاً من المصالح القوميّة، دون الأخذ بعين الاعتبار وجود سياسات تتبع لمجموعة قوميّة إمكانیات التعامل مع التغييرات التي تفرضها العولمة الاقتصاديّة على اقتصاد تل أبيب يافا، بينما تُخصي مجموعة أخرى من تلك الإمكانیات بغية الحفاظ على الوضع القائم وتقاسم الوظائف والتراكيبيّة السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة، التي تمكّن المجموعة اليهوديّة من بسط سيطرتها والحفاظ على تفوّقها.

تسعى هذه الورقة للإجابة على تلك الجوانب، من خلال دراسة المعطيات المتوفّرة بخصوص الحالة الاقتصاديّة للنساء العربيّات في يافا منذ منتصف التسعينيّات حتّى الآن. إذ ثُعتبر مدينة تل أبيب يافا أكثر المدن والمناطق الإسرائيليّة تأثراً واندماجاً في الاقتصاد إلى حدّ تسميتها "مدينة مُولّمة". خصوصيّة يافا توفر فرصة لدراسة تأثير العولمة والسياسات الاقتصاديّة المعول بها تجاه النساء الفلسطينيات في بحث واحد. وفي هذه الحالة نضيف سياسات السلطة المحليّة، المنتهجة حيال المجموعة اليهوديّة والمجموعة العربيّة في حيّ مكابي واحد. وندعّي أنّ سياسات الحكومة والسلطة المحليّة يمكنها أن تفسّر الاختلافات في إسقاطات العولمة على النساء اليهوديّات والعربيّات خاصة، والمجتمع اليهوديّ والعربيّ

عامة. إلا أننا نعتقد أن سبب أغوار الحالة الاقتصادية للنساء العربيات في يافا يتطلب إجراء أبحاث مكملة لهذه الدراسة الأولية واستخدام أساليب بحثية مختلفة -لا سيما على الصعيد النوعي- تقوم على دراسة معمقة لحالة النساء العربيات في يافا، وتعمل على رصد وفهم تجارب النساء على أرض الواقع، ودراسة الاقتصاد غير الرسمي والآليات التي تستعملها النساء العربيات في يافا للتعامل مع التغيرات الاقتصادية. بالإضافة إلى هذا، يجب إجراء دراسة معمقة للسياسات المحلية المنتهجة تجاه السكان العرب في يافا عامة والنساء العربيات خاصة.

منهجية البحث

تستند ورقة الموقف هذه إلى تحليل معطيات رسمية لدائرة الإحصاء المركزية، وعلى وجه التحديد استطلاع القوة العاملة التي تشمل معطيات حول المشاركة في أسواق العمل، والبطالة، وتوزيع المشاركة وفق الفروع الاقتصادية والمهن. كذلك تستند إلى استطلاعات الدخل الصادرة عن مؤسسة التأمين الوطني. وهنا لا بد من التنويه إلى محدودية المعطيات الرسمية المستعملة في هذه الورقة، إذ إن معطيات دائرة الإحصاءات المركزية تتناول معطيات العمل الرسمي فقط، ولا ترافق معطيات حول العمل غير الرسمي أو العمل المترافق ولا تعتبر العمل غير المأجور وإدارة العائلة عملاً اقتصادياً. أضف إلى هذا أنّ عدد النساء العربيات من يافا الذي تشملهنّ عيّنات الاستطلاعات الرسمية لدائرة الإحصاء المركزية يكون -في المعتاد- قليلاً، ويصعب اعتبارهنّ عيّنة تمثل النساء العربيات في يافا، وهو ما يفترض توخي الخبر في الاستنتاجات. لكن، على الرغم من تلك النواقص، إن تلك المعطيات هي الوحيدة المتوفّرة التي تمكن من إجراء بحث مقارن منذ متتصف التسعينيات حتى الآن.

بغية رصد الحالة الاقتصادية للنساء العربيات في يافا، ودراسة تأثير التحولات الاقتصادية نتاج العولمة على النساء العربيات في يافا، سوف نقارن بين مؤشرات اقتصادية أساسية للنساء العربيات في يافا والنساء العربيات عامة في إسرائيل. وبغية رصد الفروق في تأثير العولمة الاقتصادية على النساء العربيات واليهوديات، التي تفسر في حالتنا بالسياسات الحكومية وسياسات السلطة المحلية المختلفة للفتدين، سوف أعقد مقارنة بين مؤشرات اقتصادية للنساء

العربيات وأخرى لليهوديات في تل أبيب يافا، في فترات زمنية مختلفة، قبل بدء التحولات الاقتصادية والصناعية في يافا في بداية التسعينيات، وبعد الاندماج الكامل للاقتصاد الإسرائيلي في العولمة ونضوج تأثيراتها في السنوات الأخيرة.

الإطار النظري

اقتصاد العولمة

منذ بداية التسعينيات، ازدادت وتيرة تحول الاقتصاد الإسرائيلي من نظام "اشتراكي استيطاني" إلى نمط الاقتصاد الرأسمالي، اقتصاد السوق الحرّ، نحو، خصخصة الشركات الحكومية، وتنازل الدولة عن الدور المركزي في إدارة الاقتصاد، وتسليمها لقوى السوق (رام 1999؛ فيلك 2004؛ شاليف 2004). واقترب النموذج الاقتصادي المهيمن في الدولة من نموذج الاقتصاد "الليبرالي الجديد"، سواءً أكان ذلك على الساحة الداخلية "اليهودية"، أم في العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة (شاليف 2004 ؛ فيلك 2004، 2005؛ رام 2004)، مما أهل الاقتصاد الإسرائيلي للاندماج في الاقتصاد العالمي.

شهد الاقتصاد الإسرائيلي منذ تلك الفترة عمليات تحول وإعادة هيكلة عميقة وواسعة، شملت -في ما شملت- تقليل الصناعات المتوسطة إلى حد بعيد ونمو الصناعات الحديثة والمتطورة وفروع الخدمات المالية. فعلى سبيل المثال، أغلقت الكثير من مصانع النسيج والأغذية والصناعات التصديرية التقليدية التي اعتمدت كثافة الأيدي العاملة المهنية وغير مهنية والتي انتقلت إلى دول ذات أيدٍ عاملة رخيصة منذ نهاية تسعينيات القرن الماضي. في المقابل، تنامت صناعات التقنيات الحديثة وصناعات المعلومات وفروع الخدمات المالية، التي تتطلب أيدياً عاملة متعلمة (غرونوو 2002؛ كوب 2005؛ Kipnis 1998، 2004).

وفقاً للأدبيات الاقتصادية الإسرائيلية، التي تتجاهل -في المعتاد- دور وأهمية سياسات الدولة، أدت عملية الاندماج في العولمة إلى إسقاطات اقتصادية جديرة في إسرائيل. لكنها كانت مختلفة على شرائح المجتمع الإسرائيلي، من جهة، وعلى مناطق الدولة، من جهة أخرى. وقد كان الباحثون من هذه التحولات المواطنين من ذوي درجات التعليم العالية وتضرر

ذوي مستويات التعليم المنخفض (دان بن دافيد 2003؛ موسي دهان 2001). كما كان ثمة تفاوت في قدرة المناطق المختلفة على التأقلم مع التغيرات الاقتصادية، لا سيما بين المركز الاقتصادي والضواحي، بسبب مبنى الاقتصاد المحلي ورأس المال البشري والمادي وتركيبة الصناعة المحلية. كذلك احتج عدم المساواة في إسرائيل، وازدادت الفروق في الدخل بين شرائح المجتمع نتيجة التراكيبة الاقتصادية والاجتماعية والإثنية القائمة (بن دافيد 2003؛ دهان 2001؛ رام 2005؛ سبيرسكي وكونور-أتياوس 2002، 2003، 2009). ولعلّ أبرز التحولات في الاقتصاد الإسرائيلي كانت في منطقة تل أبيب؛ وذلك أنها تحولت إلى ما يسمى في الأدب "مدينة معمورة".

تل أبيب "مدينة معمورة"

تفق الأبحاث الأكاديمية الإسرائيلية على تحول مدينة تل أبيب إلى مدينة معمورة بامتياز (Felsenstein & Ergas) 2002؛ فقد تحول مبني الاقتصاد والصناعة من اقتصاد تقليدي، يرتكز على صناعات تقليدية تشغّل قوى عاملة بأعداد كبيرة إلى اقتصاد حديث متتطور، واقتصاد التقنيات الحديثة، والخدمات المالية والاقتصادية، وتنامت فروع الاتصالات والبنوك والسياحة (Felsenstein & Ergas 2002؛ Felsenstein & Barkai 2002؛ Menahem 2000；Mossek 2002；Shoval 2002). ولا سيما تنامي وجود الشركات العالمية وفروع الخدمات المالية والمحاسبة الضخمة، وافتتاح فروع ل البنوك العالمية في تل أبيب (Mossek 2002)، فضلاً عن تطوير سوق تل أبيب للأوراق المالية الذي بلغ معدل التداول اليومي فيه في 2009 قرابة مليار شيكل. هذا الرقم يشكّل ارتفاعاً مقداره 20% مقارنة بالعام 2008، ومقارنة مع معدل تداول يومي بلغ قرابة 350 مليون شيكل في العام 1999.¹

¹ نوريت درور، "التلخيص عام 2009 لسوق الأوراق المالية في تل أبيب"، وحدة الأبحاث، بورصة تل أبيب 2010 www.tase.co.il/TASE/Statistics/ResearchReviews/2010/Research_2010_08_161547.htm

هذه التحوّلات ساهمت في زيادة عدم المساواة الاقتصادية بين السكّان، خاصةً بين اليهود والعرب والمهاجرين الجدد وفقاً

لугلا مناحيم (Menahem 2000).

يوضح الجدول التالي (الجدول 1) التحوّلات الجارية في مبنى التشغيل وفقاً للمهن في تل أبيب يافا منذ العام 1992،

ويشير إلى ارتفاع في حصة المهن الأكاديمية، والمديرين، وإلى تراجع حاد في نسبة العمال المهنيين وغير المهنيين، وهي من

إسقاطات البارزة للتحوّلات في مبني الاقتصاد المحلي المصاحبة للعولمة وإعادة تقاسم المراحل المختلفة للإنتاج بين

أقطاب الاقتصاد العالمي وشركاه عابرة القارات. كما تشير معطيات المشاركة وفقاً للفروع الاقتصادية (الجدول 1 في

الملحق) إلى تراجع حصة العاملين في الفروع الاقتصادية التقليدية، كالبناء والزراعة والصناعة، ونمو فروع الخدمات المالية

والبنوك.

الجدول 1: المشاركة وفقاً للمهن في تل أبيب-يافا

2008	2003	1996	1992	
18.1	17.7	15.4	9	مهن علمية وأكاديمية
16.2	16.1	12.6	16.2	مهن حرفة وتقنية
9.0	9.2	6.5	5.7	مديرون
14.4	17.3	19.8	19.5	عمال مكتبيون
25	20.7	19.8	11.4	مبيعات وخدمات
9.1	10.5	15.1	33.5	أعمال يدوية مهنية
6.3	6.7	9.5	2.0	عمال غير المهنيين

المدن المُعَوِّلة وعدم المساواة

التحول والانتقال إلى مدينة مُعَوِّلة يحمل في طياته إسقاطات كبيرة على الاقتصاد المحلي، على الحالة الاقتصادية

للسكّان وعلى التراثية الاقتصادية الاجتماعية؛ إذ إنّ التحول في مبني الاقتصاد والصناعة يؤثّر على فرص العمل وعلى

نوع العمل ومن ثم على مستويات الدخل (Rondinelli et al. 1998; Sassen 1991, 1998; Savitch 2002; Short et al. 2000).

هناك عدّة نظريّات في تفسير تأثير التحوّلات الهيكلية في اقتصاد المدن الكبيرة وتحوّلها إلى "مدن مُعولمة" على التربّية الاقتصاديّة وعلى السكّان، من تلك النظريّات:

1 عدم الملاءمة المهنيّة (Job-Skill mismatch) – وفي هذه الحالة، بسبب تامي الاقتصاد الجديد والاقتصاد ما بعد الصناعي، تنخفض فرص تشغيل السكّان من ذوي مستويات الدراسة المنخفضة. وفقاً لهذه المقاربة، تؤثّر التحوّلات الاقتصاديّة والصناعيّة سلباً في الشرائح غير المتعلّمة، بسبب عدم مقدرة أفرادها على الاندماج في فروع الاقتصاد الجديد، ولذلك ترتفع معدلات البطالة، وتنخفض معدلات المشاركة في أسواق العمل، وتزداد فجوات الدخل (Kasarda 1983; Waldinger 1996).

2 على العكس من ذلك، تدعّي نظريّات "الميكلة الجديدة" أنّ التغيّرات في مبنى الاقتصاد في المدينة المُعولمة من المفروض أن تؤثّر إيجاباً على مستويات المشاركة في أسواق العمل وانخفاض معدلات البطالة لدى كافة الشرائح التعليميّة، لكنّها في المقابل توسيّع هوة انعدام المساواة بين شرائح المجتمع، إذ تزيد الهوة بين الفئات ذات مستويات الدراسة العالية والدراسة المتقدمة. وفي هذه الحالة، توفر عمليّة بناء الاقتصاد الجديد فرص عمل للسكّان ذوي مستويات الدراسة العالية وتحسن من مستوى الدخل، وتوفّر – في المقابل – فرص عمل للسكّان ذوي مستويات الدراسة المتقدمة في فروع الخدمات والصيانة لفروع الاقتصاد الجديدة. لذا، إنّ تأثير عولمة المدن يكون باتجاه زيادة الفجوات الاقتصاديّة والدخل بين السكّان، لكنّه يرفع من مستوى المشاركة ولا يؤثّر سلباً على مستويات البطالة (Sassen 1991; Menahem 1996).

في كلتا الحالتين، أي بصرف النظر عن النظريّة التي تفسّر تأثير "المدينة المُعولمة" على شرائح السكّان المختلفة، معظم تلك النظريّات لا تعمّق في الطروحات النسوية لإسقاطات العولمة، ويغيب عنها دور السياسات الحكوميّة أو سياسات السلطات المحليّة في خلق الفجوات بين السكّان. من هنا، وفي سبيل فهم أكثر دقة لواقع النساء الفلسطينيات في مدينة

تل أبيب - يافا مما توفرّها النظريّات وحدها، هناك أهميّة لتناول إسقاطات تحول تل أبيب يافا إلى مدينة مُعولمة – استناداً إلى الأديبيّات النسوية–، ومن ثمّ دمج السياسات المعمول بها تجاه النساء العربيّات في يافا، والتي تُشتقّ من السياسات المتبعة تجاه السكّان العرب عامّة.

العَوْلَمَةُ مِنْ مَنْظُورِ نَسْوَيٍّ

من منظور ليبراليّ، إنّ العَوْلَمَةُ الاقتصاديّة توسيع فرص وحجم التبادل التجاريّ بين الدول، وتسلّل تنقل البضائع ورأس المال وتنقل المعرفة، وتزيد من التخصّص الصناعيّ وترفع القدرة على المنافسة من خلال اضططاح الأجور عالمياً. إذ إنّ فتح الأسواق وتحرير التجارة الدوليّة ساهم، وما زال، في رفع الناتج المحليّ والنمو العالميّ دون أن يرافق ذلك بالضرورة تحسّن في توزيع الدخل في العديد من الدول النامية والمتقدّمة كذلك (UNCTAD, Trade and Development)¹. أمّا من وجّه نظر النوع الاجتماعيّ- الجندرّيّ، فإنّ عملية العَوْلَمَةُ منحازةٌ تبعاً للنوع الاجتماعيّ (Report, 2010). كذلك (Nagar et al. 2002).

من الإسقاطات البارزة للعَوْلَمَةِ من منظور نسوّيّ أنّ عملية العَوْلَمَة، بما تشمل من انتقال من نمط الصناعة الفورديّيّ، وتراجُّع تدخل الدولة، وتليين شروط وظروف العمل، وتراجُّع مكانة العمل المنظم، وتزايد المنافسة العالميّة، وانتقال الصناعات التقليديّة من الدول المتطرّفة إلى الدول النامية، أفضّلت إلى تأثير العمل والفقر. وهذا يعني تنامي العمل الجرئيّ، والعمل من داخل المترّل، وتزايد المقاولات الخارجيّة، وتنامي البطالة، وانخفاض الدخل في الكثير من الفروع الاقتصاديّة التقليديّة. وهي صفات كانت مألوفة من قبل على نحوٍ أكبر لدى النساء من أن تكون صفة غالبة على أسواق العمل (نادر شاهوب- كوفيركيان 2002; Moghadam 1999; 2010).

ووجدت الأبحاث النسوّية أنّ معظم فرص العمل المتاحة أمام النساء، نتيجة التغييرات الاقتصاديّة من العَوْلَمَة، هي ذات دخل منخفض وذات مكانة متداينّة، أو إنّها أماكن عمل غير مستقرّة ومؤقتة، وتؤدي إلى تنامي العمل في الاقتصاد غير

ال رسمي، وفي مشاريع اقتصادية بيتية، وفي ورشات ومشاريع صغيرة. على الرغم من المكانة المتقدمة والدخل القليل لهذه الوظائف، تقبل الكثير من النساء بها قسراً. بطبيعة الحال، هذه الوظائف وأنماط العمل لا تغيّر في فروق الدخل والمكانة والتأثير للنساء مقابل الرجال (Guy 1989; Marchand et all 2000; Moghadam 1999).

ثمة أبحاث أخرى ترى أن عملية العولمة الاقتصادية أدّت إلى نتيجتين بارزتين، وهما: تحويل النساء إلى عاملات من جهة وإلى متخصصات من جهة أخرى. في المحور الأول، ازداد عدد النساء العاملات في الأعمال اليدوية والعمل المهني وغير المهني ذات الدخل المتذبذب والشروط المرنة والعمل غير المستقر. أمّا في المحور الثاني، فقد ازداد عدد ونسبة النساء العاملات في مهن متخصصة في القطاع العام، والوظائف الحكومية، والتعليم، والتمريض، والطب وما إلى ذلك (Moghadam 1997). وفي الدول النامية، على سبيل المثال، خلقت عملية العولمة فرص عمل جديدة للنساء وخلقت مصادر دخل تحرّرها بعض الشيء من طغيان المنظومات البطريركية، وارتباطها بمصادر دخل الزوج أو الأب. لذلك يمكن الادّعاء أن إسقاطات العولمة على النساء كانت متناقضة، لا سيّما في ما يتعلّق بمشاركة النساء في أسواق العمل والبطالة والدخل (Moghadam 1999).

برزت عملية تخصّص النساء في الدول النامية؛ إذ أدّى انخفاض الأجور في هذه القطاعات بسبب التراجع عن دولة الرفاه وال الحاجة إلى موازنة الميزانيات والنظام الاقتصادي الليبرالي أدّت إلى خروج الرجال من هذه القطاعات، مما أتاح المجال للدخول النساء ومشاركتهم في هذه الفروع بنسب عالية. كذلك ارتفع تمثيل النساء في فروع الخدمات الاقتصادية والمحاماة والهندسة في ما بعد.

الدراسات النسوية للعولمة تُطلعنا أن دراسة وفهم إسقاطات العولمة لا ينبغي أن تقتصر على دراسة النطاق الجغرافي للدولة، وإنما ينبغي التعامل والتطرق كذلك إلى سلم جغرافي مختلف؛ بل الأخذ بعين الاعتبار الحيز الجغرافي التي تطبق فيه العولمة الاقتصادية (Katz 2001; Marchand and Runyan 2000 b; Nagar et all 2002).

يتعزّز هذا الطرح عن طريق بعض نظريّات الاقتصاد الجغرافي الذي يرى أن العولمة الاقتصادية تتحلّ -في الأساس-

المدن الكبيرة التي أخذت تتحول من الاقتصاد الصناعي التقليدي إلى الاقتصاد الحديث، اقتصاد الخدمات، اقتصاد الصناعات الجديدة والتقنيات العالية التي تطلب أيدياً عاملة متعلمة.

أهمية الورقة الحالية حول الأوضاع الاقتصادية للنساء في يافا، من وجهة نظر نسوية، أنها تعامل مع المحيط الجغرافي الأولي للنساء العربيات (في يافا)، أي مكان السكن، وتعامل مع التأثير المحلي للعولمة وتأخذ بعين الاعتبار وجود تأثيرات مختلفة للعولمة وفقاً للسوق المحلي، ولا تعامل مع الاقتصاد الإسرائيلي الكلي فقط. بناءً على الدراسات النسوية للعولمة الواردة في هذا القسم، يمكننا الادعاء أن التحولات الاقتصادية في مدينة تل أبيب-يافا دفعت النساء الفلسطينيات إلى الاندماج في أسواق العمل. لكن مشاركة النساء الفلسطينيات جاءت في المهن والفروع الاقتصادية المؤثنة، المنخفضة الدخل، ذات الإمكانيات المحدودة للتقدّم والتطور، لا تتطلّب مستويات تعليم عالية، وفي أدنى سلم الفروع المهنية والدخل وفي الاقتصاد التقليدي القديم الذي يوفر خدمات للاقتصاد الحديث. بناء على هذه النظريات، نفترض أن نجد اختلافات بين أنماط مشاركة النساء العربيات في أسواق العمل في يافا وبين أنماط عمل سائر النساء العربيات في إسرائيل؛ وذلك أنّ تأثير وإسقاطات العولمة الاقتصادية كانت قوية جدًا في منطقة المركز الاقتصادي لإسرائيل، وبسبب طبيعة سوق العمل المحلي وفرص العمل المتاحة فيه التي تختلف عن طبيعة مبنى الاقتصاد وأسواق العمل في البلدات العربية. وكذلك اختلافاً بين تأثير العولمة في مدينة تل أبيب يافا على النساء العربيات واليهوديات، ذلك نتيجة للسياسات الحكومية وسياسات السلطة المحلية المختلفة لكلا المجموعتين.

السياسات الاقتصادية تجاه الفلسطينيين

منذ إقامتها، لم تفصل دولة إسرائيل الاقتصاد عن السياسة. بل تعاملت معه كرافعة من رواح القوة والنفوذ القومي. وكذلك الشأن في سياق تعامل إسرائيل مع السكان الفلسطينيين لم يكن ثمة فصل بين السياسي والاقتصادي، بل كان كلّ منهما يكمّل الآخر في تحقيق أهداف الدولة تجاه الأقلية الفلسطينية، وكان أداة من أدوات السيطرة والرقابة عليهم (لوستيك 1985؛ شفير 1988؛ بوعيل 2006؛ شحادة 2007). كذلك إنّ فهم صانعي القرار في الدولة

لدور ومكانة الأقلية العربية الاقتصادية ارتباطاً عضوياً بالطبيعة الاستيطانية الإقتصادية لكلّ برامج بناء الدولة العربية منذ البداية (Khalidi 1988). لذا، ابتعاد فهم الحالة الاقتصادية للنساء العربيات في يافا، علينا دمج تأثير نتاج العولمة مع تأثير السياسات الحكومية، والسلطة المحلية، والخلفيات الأيديولوجية الاقتصادية المعمول بها تجاه الفلسطينيين في إسرائيل عامة وتل أبيب يافا خاصة، والتي تتيح المجال وتمكّن مجموعة قومية من التعامل والتآclم مع التغيرات الاقتصادية وُقصي مجموعة أخرى - الأقلية الفلسطينية (شحادة 2006؛ آلون وآخرون 1995؛ شطير وليفين-إشتاين 1988).

استناداً إلى بحث حول السياسات الاقتصادية تجاه الفلسطينيين في إسرائيل (شحادة 2006)، تقوم الحكومات الإسرائيليّة بحجب الموارد الاقتصادية عن مجموعة الأقلية بغية ضمان تعلق هذه المجموعة بالموارد الاقتصادية وأماكن العمل التي تنتجهما مجموعة الأغلبية أو الدولة. تشير الدراسة أنه حتى الثمانينيات صيغت تلك السياسات وفقاً لاحتياجات وشروط الاشتراكية-الصهيونية، ومنذ ذلك الوقت وفقاً لشروط الرأسمالية الصهيونية. كما استنتج هذا البحث "وجود سياسة اقتصادية منفصلة (عن السياسة الاقتصادية العامة في الدولة) حيال الأقلية العربية لا تغطي بتوجيهات الاقتصاد الليبرالي، ومعدّة لضمان تفوق مجموعة الغالبية اليهودية وتعلق الأقلية العربية بالاقتصاد اليهودي وبالدولة (شحادة 2006)، مما يبيّن كيف يمكن التحايل على "قوانين" العولمة، عندما تتطلّب المصالح القومية العليا (في حالة إسرائيل) المصالح العليا للمشروع الاستيطاني الصهيوني.

تعكس الأهداف السياسية تلك في أنمط مشاركة النساء الفلسطينيات عامة في أسواق العمل، وتحلّى -على سبيل المثال لا الحصر- في شحّ توافر حضانات للرعاية اليومية للأطفال الذين لا يتجاوزون سنّ الثالثة في البلدات العربية؛ وفي ضعف شبكة المواصلات داخل التجمّعات العربية -منها وإليها- مما يعيق انخراط النساء العربيات في أسواق العمل (كيان، 2007). ويرى التقرير البديل التمهيديّ جلسة المنظمات غير الحكومية، حول تطبيق إسرائيل لاتفاقية الأمم المتحدة حول إزالة كلّ أشكال التمييز ضدّ النساء (سيداو) للعام 2005، يرى أنّ النقص في برامج التأهيل الملائمة للنساء الفلسطينيات المواطنات في إسرائيل يشكل عقبة أخرى في طريق انخراط النساء في سوق العمل، حيث يشير

التقرير أنّ معظم المدارس المهنية العاملة في البلدات الفلسطينية تقوم بتوفير تأهيل مهنيّ تقليديّ للنساء، ولا تقدم هذه المدارس التأهيل المهنيّ في المجالات التكنولوجية. كذلك لا تقدم وزارة العمل والصناعة والتجارة ما يكفي من الدورات التدريبيّة المخصّصة للنساء الفلسطينيات اللواتي يمثلن 6% من عدد المشاركات في برامج التأهيل الوزارئ للعاميّن 2001 و 2002. ونتيجة لذلك، تتركّز النساء الفلسطينيات في مهن ذات طابع "أنثويّ" حيث لا مجال للتطور المهنيّ، ولا متطلبات لمهارات خاصة، والأجور المنوحة متدايرة (سيداو، 2005: 35، مقتبس لدى زعي 2010). كذلك يضيف التقرير نفسه أنّ النقص في المناطق الصناعيّة في التجمعات الفلسطينيّة -حيث ليس ثمة أكثر من 3.2% من المناطق الصناعيّة التي تدعمها وزارة العمل والصناعة والتجارة كائنة في موقع فلسطينيّة- يساهم في شحّ أماكن العمل للمجتمع الفلسطينيّ عامّة، ولا سيّما النساء الفلسطينيات من بينه.

تتعددّ أسباب تدنيّ مدى انخراط النساء الفلسطينيات في سوق العمل، ويتحمّل المجتمع الفلسطينيّ جزءاً من المسؤوليّة تجاهها، لكنّ شكلّ عنصريّة الدولة وسياسات التهميش والتمييز التي تنهجها الدولة، تجاه الأقلّيّة العربيّة عامّة، العائق الأساسيّ حيال تقديم المكانة الاقتصاديّة والاجتماعيّة للمجتمع الفلسطينيّ عامّة. كذلك تساهم هذه السياسات، باستخدامها غطاء المبررات الثقافية كإحدى الآليّات، في إعادة إنتاج وتعزيز دونيّة المرأة الفلسطينيّة، معيبةً بهذا تقدُّمها الاجتماعيّ (همّت زعي 2009؛ سبيرسكي 2009؛ كراوس ويناي 2000). استناداً إلى رجا الخالدي، يأتى التشديد على الجوانب الثقافية لترسيم الدونيّة الاقتصاديّة للنساء الفلسطينيات، لدى صنّاع القرار في إسرائيل، يأتي للتضليل وإخفاء واقع الاختلافات الاقتصاديّة وعدم توافر المنايّة للنساء العربيّات للوصول إلى مراكز التشغيل ومراكز الاقتصاد (الخالدي 2011).

بالإضافة إلى السياسات العامّة المعول بها تجاه عامّة الفلسطينيين في إسرائيل، والتي تُطبق كذلك في مدينة يافا (يفتاح إيل ويعقوب 2002)، نجد في مدينة تل أبيب-يافا سياسات تقويد المكان واستغلال عوامل اقتصاديّة بغية تحجيم وتفریغ يافا من السكّان العرب (شنيل 2007). السياسات الحكومية وسياسات السلطة المحليّة في تل أبيب يافا تحدّ إلى مدى بعيد من قدرة النساء العربيّات على التعامل ومواجهة إسقاطات العولمة الاقتصاديّة.

تقع مدينة يافا على الساحل الشرقي للبحر المتوسط، وكانت تُعتبر قبل العام 1948 نافذة فلسطين الرئيسية على البحر المتوسط وإحدى بواباتها الحامّة. وقد كانت تؤدي دوراً كبيراً ومهماً في ربط فلسطين بالعالم الخارجي من حيث وقوفها في محطة رئيسية تتلاقى فيها بضائع الشرق والغرب وجسراً للقوافل التجارية. قبل النكبة، احتلت مدينة يافا مركزاً مهماً في التجارة الداخلية والخارجية بفضل وجود مينائها، كما قامت فيها عدّة صناعات أهمّها: صناعة البلاط والإسمنت والسجاد والورق والزجاج وصبّ الحديد والملابس والنسيج وكانت كذلك مركزاً متقدّماً في صيد الأسماك. وشمل النشاط الاقتصادي في يافا قبل النكبة فروعاً متعدّدة. وقد بلغت مساحة يافا قبل النكبة نحو 17,510 دونمات، وقدّر عدد سكّانها عام 1922 بـ 47,709 نسمة، وفي عام 1945 بـ 66,310 نسمة، وفي عام 1947 بـ 72,000 نسمة وضمّت سعة أحياء رئيسية. بعد نكبة 1948 واحتلالها وتشريد غالبية سكّانها، فقدت يافا العربية قرابة 95% من سكّانها، من بينهم النخب الثقافية، الاجتماعية، السياسية والاقتصادية، وبقي نحو 4,000 نسمة من سكّانها الأصليّين²، وكما هو الحال مع سائر الشعب الفلسطيني، بقيت الطبقات الفقيرة والضعيفة لتواجه الاحتلال والنظام الجديد الذي فرض قسراً.

منذ العام 1948، بعد النكبة، تعرّضت يافا لانقلاب حذري في طابعها المديني؛ فقد تحولت من مركز فلسطيني سياسي واجتماعي وتجاري واقتصادي من الدرجة الأولى، إلى حيّ فقر في حنوب تل أبيب. بعد الاحتلال مباشرة، بدأت عملية إسكان عشرات آلاف المهاجرين اليهود في المدينة، وبخاصة أولئك الذين هاجروا من شمال أفريقيا ومن البلقان، والذين أُنطّلقت بهم مهمّة "بعث الحياة في مدينة الأشباح من جديد" (يفتاح إيل ويعقوبي 2002، 12). لقد وجهت نكبة 1948 ضربة قاضية للمدينة الفلسطينية عموماً، ولি�افا كمدينة عربية على وجه الخصوص. منذ ذلك الحين، تعمل السلطات على تهويد المدينة، وعلى تجمّع السكّان العرب في ما تبقى من أحياء عربية قديمة بعد أن دمرت معظم أحياء

² المصدر: <http://www.palestinерemembered.com/Jaffa/Jaffa/ar/index.html#Articles>

المدينة العربية. وتعمل السلطات المحلية وسلطات التطوير على تحويل يافا إلى منطقة أغنياء يهود بواسطة مشاريع تطوير

لأحياء خاصة بالأثرياء لا يمكن للعرب دخولها، حتى من يملك الإمكانيات المالية (شنيل 2007).

ويرى الباحثان يفتاح إيل ويعقوبي هذه الممارسات شكلاً من أشكال بناء مدينة إثنوغرافية (يفتاح إيل ويعقوبي

2002)، تعمل على فصل السكان اليهود والعرب، وعلى خلق فضاءات عامة، سياسية واجتماعية واقتصادية منفصلة

داخل ما يسمى "المدن المختلطة"، وعلى تكريس الأفضلية للسكان اليهود وعلى تهويد المكان، على نحو مماثل للسياسات

الإثنوغرافية المعول بها في جمل إسرائيل. استناداً إلى يفتاح إيل ويعقوبي، تُنتج هذه الحالة -في ما تُنتج- سيطرة مجموعة

الأغلبية على الخير العام وموارد المدينة؛ مواطنة غير متساوية؛ تراثية قومية واجتماعية واقتصادية لصالح مجموعة الأغلبية؛

تتيح ظاهريّة إمكانيات مسكن وعمل متساوية ووفقاً لقواعد السوق الحرّ، لكنّها عملياً تعمل على خلق فصل قوميّ

عنصريّ؛ تخدم عمليات التطوير والتخطيط منطق إثنوغرافي عميق، تنصّ ظاهرياً، على أنها خططات علمية منطقية

وذات بجاعة اقتصادية. هذه النتيجة تخدم محاولات السيطرة على "المدن المختلطة" والفصل بين السكان العرب واليهود

ومحو الخير العربي (شنيل 2007، 19).

في بداية الألفية الثالثة، يدنو عدد السكان العرب في يافا من 17 ألف نسمة، قرابة 9,000 من الذكور و 8,000

من الإناث. معظم السكان العرب في يافا هم من الأجيال الشابة، قرابة 50% تحت سن الـ 25 (الجدول 2 في

الملحق). وقد تحولت مدينة يافا الفلسطينية إلى ما يُعرف أو يسمى إسرائيلياً "الضاحية السابعة" في تل أبيب. مساحة

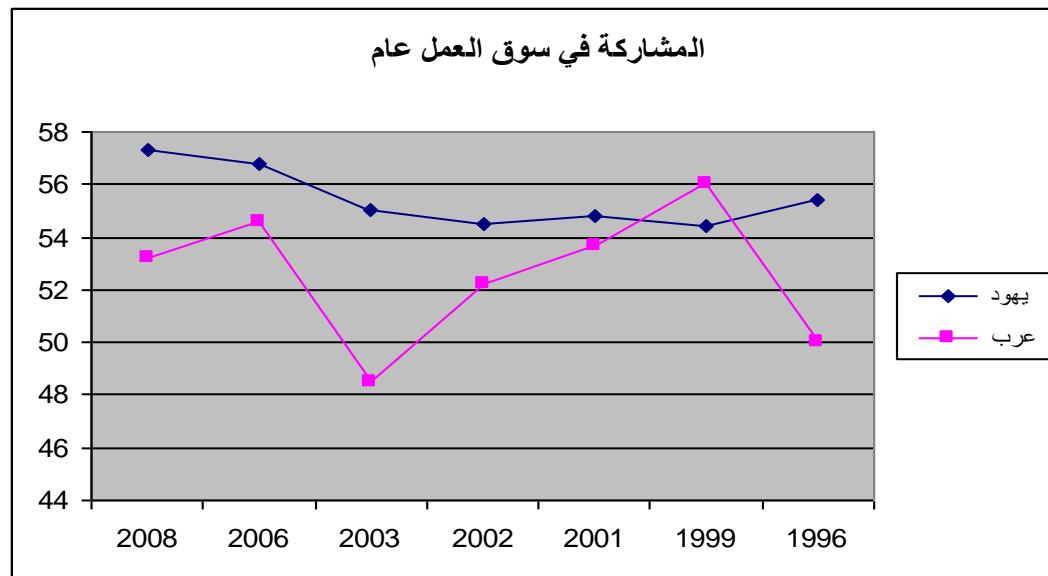
"الضاحية" تبلغ 6,400 دونم (أي قرابة ثلث مساحة يافا قبل العام 1948)، أي ما نسبته نحو 12% من مساحة تل

أبيب-يافا (مونتيرسکو 2007، 12).

حالات النساء العربيات الاقتصادية في يافا:³

³ مصدر المعطيات الواردة في هذه الورقة هي تحليل أجريناه في "مدى الكرمل" للاستطلاعات قوى العمل التي تجريها دائرة الإحصاءات المركزية على نحو دوري ومعطيات استطلاع الدخل في سنوات مختلفة (1992، 1996، 1999، 2001، 2002، 2003، 2006، 2008، 2009).

يشمل هذا القسم مقارنة مؤشرات المشاركة في أسواق العمل والبطالة والدخل بين النساء الفلسطينيات واليهوديات في يافا وبشكل ثانويٍّ بين النساء الفلسطينيات عامة في إسرائيل، منذ بداية التسعينيات حتى يومنا هذا. في البداية نظرق إلى نسبة المشاركة في أسواق العمل والبطالة لدى المجتمع العربي واليهودي عامة في تل أبيب يافا، منذ بداية التسعينيات.

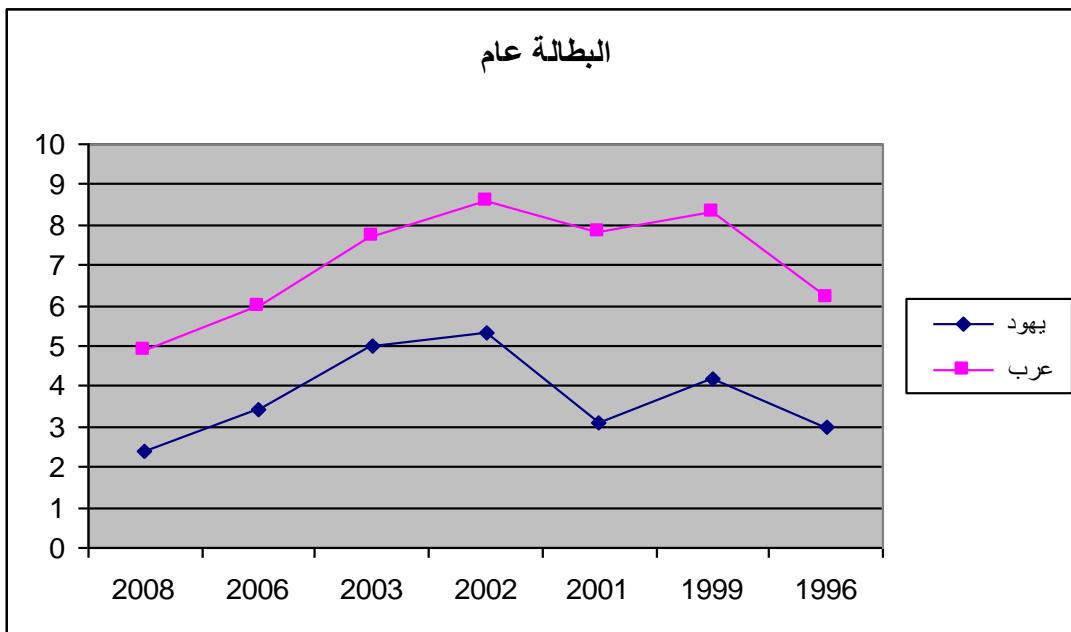


تُظهر المعطيات أنَّ نسبة المشاركة للسكان اليهود أعلى من السكان العرب في كافة السنوات ما عدا العام 1999. والأبرز هو الارتفاع في نسب المشاركة لدى السكان العرب في الفترة الواقعة بين العامين 1996 و 1999 من 50% إلى قرابة 56%， وذلك إثر حاجة الاقتصاد الإسرائيلي، حينذاك، إلى استيعاب المهاجرين الجدد والارتفاع في الطلب على السلع الأساسية والصناعات التقليدية. كذلك إنَّ تلك الفترة كانت بداية التحولات الاقتصادية في تل أبيب-يافا، ومن ثم انخفاض مستمرٌ من العام 2001 إلى العام 2003، والتي يمكن تفسيرها بتنامي العنصرية الاقتصادية تجاه الفلسطينيين في إسرائيل عامة، ومقاطعة اقتصادية للأحياء العربية في يافا على وجه الخصوص، إثر هبة أكتوبر (مونتيرسكيو 2007، 19)، ومن ثم ارتفاع إلى 54% في العام 2008. هذا على العكس من نسب

المشاركة لدى السكّان اليهود التي شهدت استقراراً نسبياً في الفترة الواقعة بين العامين 1996 و 2003، ومن ثم

ارتفاع لغاية العام 2008.

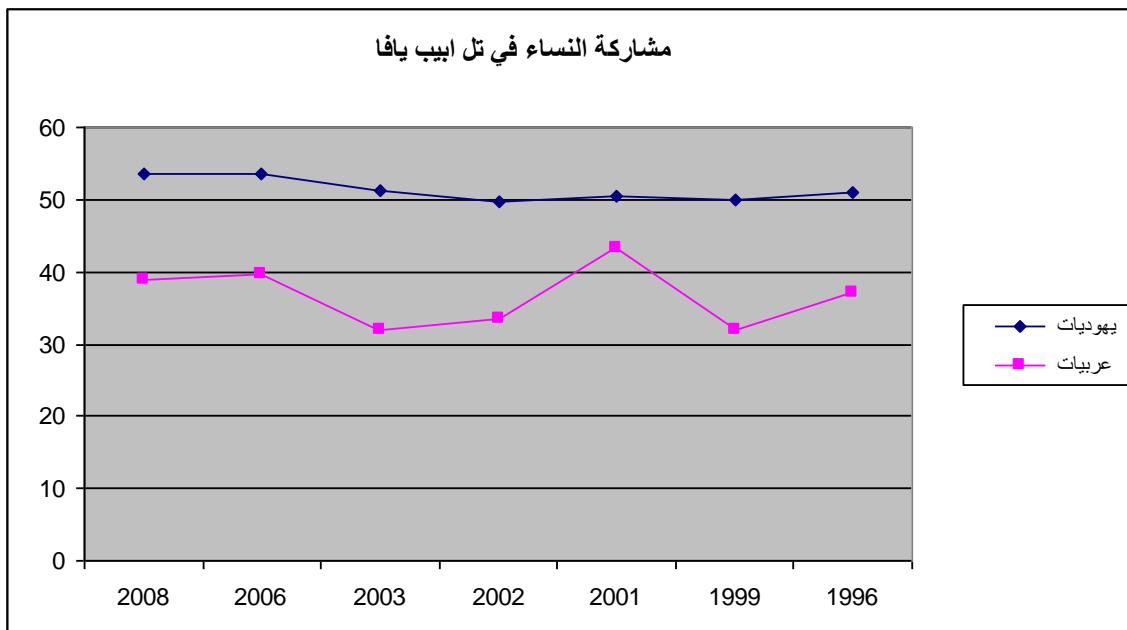
من ناحية أخرى، نرى أنَّ معدلات البطالة، على مدار الفترة، لدى السكّان العرب أعلى ممّا لدى اليهود.



النساء العربيّات في يافا:

توضّح بعض المؤشرات الاقتصادية الأساسيّة أنَّ هناك اختلافاً كبيراً بين وضع النساء العربيّات واليهوديّات في يافا، وبعض الفروق بين النساء العربيّات في يافا مقارنة مع عامة النساء الفلسطينيات في إسرائيل. كما نجد أنَّ حالة النساء اليهوديّات في تل أبيب لا تختلف كثيراً عن حالة كافّة السكّان في تل أبيب يافا (تشمل الرجال والنساء) وعن وضع الرجال في تل أبيب، كما سنوضّح لاحقاً.

من مقارنة معطيات مشاركة النساء العربيات في أسواق العمل في يافا، نجد:



- معدلات مشاركة النساء العربيات في أسواق العمل غير مستقرة وتتغير بوتيرة عالية، على عكس مشاركة

النساء اليهوديات الثابتة إلى حد بعيد.

- مشاركة النساء العربيات انخفضت في الفترة الممتدة بين العامين 96 و 99، أي في الفترة الأولى للتحولات

الاقتصادية في تل أبيب يافا والاندماج في الاقتصاد العالمي وتحول تل أبيب إلى مدينة معمولة، ومن ثم ارتفعت

نسبة المشاركة في الفترة الواقعة بين العامين 99 و 2001، وعادت وانخفضت في الفترة الواقعة بين العامين

2002 و 2003، لتعود وترتفع في الفترة الواقعة بين العامين 2003 و 2008. أمّا معدلات مشاركة

النساء اليهوديات في سوق العمل، فتحافظ على مستوى 50% منذ العام 1996 حتى العام 2002

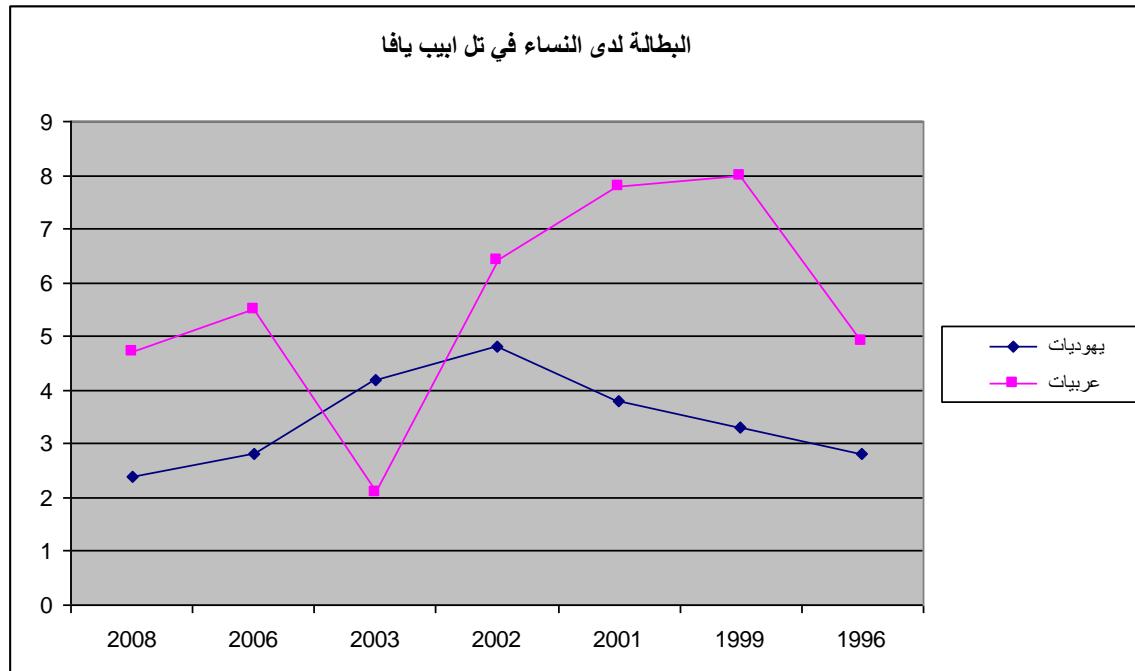
لتترفع مجدداً إلى 55% في العام 2008؛ وهو ما يشير إلى أن التحولات في الاقتصاد المحلي لم تؤثر تأثيراً

جديداً على نسبة مشاركة النساء اليهوديات في تل أبيب يافا، وأن تأثير مشاركة النساء العربيات في أسواق

العمل أعمق وأسرع.

- مشاركة النساء العربيات في يافا منخفضة مقارنة بالنساء اليهوديات؛ لكنها أعلى من معدل المشاركة في أسواق العمل لدى النساء العربيات عامة في إسرائيل، إذ إنّ معدل مشاركة النساء العربيات في أسواق العمل عامة كان في بداية التسعينيات نحو 13%， وبلغ في الأعوام الأخيرة قرابة 22%. يعود هذا، في اعتقادي، إلى تعدد فرص العمل للنساء العربيات في مدينة كبيرة ومحوّلة مثل مدينة تل أبيب، خاصة في الأعمال المؤثرة.

من هنا نعتقد أنّ التفسيرات الاقتصادية البحتة لا تفسّر وتيرة التغيرات في مشاركة النساء الفلسطينيات في يافا؛ إذ إنّه من غير المتوقع أن تغيّر معدلات التعليم تعويضاً كبيراً في فترات وجيزة، كما أنّ المبنى الاقتصادي لا يتغيّر بوتيرة عالية، ومنالية إيجاد فرص عمل لا تتغيّر بهذه السرعة، بل على الأرجح أن للتغيرات الاقتصادية الحالية ولأوضاع السياسية تأثيراً على معدلات المشاركة والبطالة، كما إنّها تحدّد أنواع العمل وطبيعتها. الفروق البنوية في الأوضاع الاقتصادية (وغير القابلة للتغيير رغم كلّ "وعود" العولمة بالتحرّر) بين النساء العربيات واليهوديات تعكس كذلك في معدلات البطالة الأكثر ارتفاعاً لدى النساء العربيات على مدار الفترة، كما يوضح الرسم البياني التالي.



إلا أنّ مؤشرات المشاركة والبطالة لا تروي كافية تفاصيل تأثير السياسات المعمول بها تجاه النساء العربيّات في يافا وتأثير العوّلمة الاقتصاديّة. إذ إنّ الدونية الاقتصاديّة وعدم القدرة على التعامل مع التحوّلات في مبني الاقتصاد تعكسان على نحوٍ دقيقٍ المكانة السياسيّة للفلسطينيّين في يافا، وقدرّكم على التأثير في صناعة القرار، أو التحكّم بواقع الحياة اليوميّ في ما يسمّى المدن المختلطة. وعمليًا تعكس الفروق الاقتصاديّة تجسيد الاقتصاد لندعيم تفوّق المجتمع اليهوديّ على المجتمع العربيّ في يافا، وتعمل على إفقار السكّان العرب في يافا مقارنة باليهود، وتمنع تطوير الاقتصاد العربيّ وتسعي للسيطرة على الأحياء العربيّة وطرد المواطنين العرب منها، وفقًا لادعاءات شنيل (شنيل 2007) وادعاءات يفتاح إيل ويعقوبي (يفتاح إيل ويعقوبي 2002). وكي نوضّح الفروق من حيث المكانة الاقتصاديّة بين النساء الفلسطينيات واليهوديات في تل أبيب يافا، علينا التطرق - بالإضافة إلى معدلات المشاركة والبطالة - إلى معدلات الأجور وأنماط العمل والفروع الاقتصاديّة والمهن. ولتوسيع أهميّة التطرق إلى الحيز المكانيّ ومن بين الاقتصاد الخلقيّ في يافا، سوف نقارن بين مؤشرات مشاركة النساء العربيّات في يافا مع مؤشرات مشاركة النساء العربيّات العامة في إسرائيل، نحو الفروع الاقتصاديّة والمهن. هذه المقارنة ستوضّح كذلك تأثير العوّلمة الاقتصاديّة على النساء العربيّات في يافا.

جدول 2: توزيعة النساء العربيّات المشاركات في سوق العمل وفقًا للفروع الاقتصاديّة

	الفرع الاقتصادي	1992 عربّيات	1999 بيهوديات عربّيات	2003 بيهوديات عربّيات	2006 بيهوديات عربّيات	2008 عربّيات	بيهوديات
	الزراعة	0	0.11	0	0	0	0
5.7	الصناعة	42	11.4	8	6.6	6.4	5
0.3	الكهرباء والماء	0	0.1	0	0	0	0
0.7	البناء والبني التحتية	4	0.7	0.6	0.8	0.6	0.6
11.4	البيع بالجملة وبالمفرق	12.5	17	23.6	11.5	19.3	11.3
12.2	المواصلات والمخازن والأكل	8.3	5.9	6.0	9.7	13.9	12.8
6.7	البنوك والتأمينات	12.5	19.3	0	5.4	1.0	6.5
19.6	العقارات، والخدمات	يشمل	يشمل	7.9	4.8	6.4	19.8

											المالية
4	1.0	2.6	11.1	5.5	2.4	4	0	31.3	4.1	القطاع العام	
11.6	14.0	12	13.8	11.6	22	12.1	13	يشمل	يشمل	التعليم	
13	10.7	14	16.6	13.3	17	12	21	يشمل	يشمل	الخدمات الصحية والعمل الاجتماعي	
7.8	8.6	9	2.7	7.6	4.8	6.9	7.9	12.8	8.3	خدمات خاصة واجتماعية	
4.8	18.2	4.8	5.4	5.1	2.4	7.5	2.6	0	0	عمل متربي	
1.8	0	1.0	0	0.1	2.4	0.1	2.6	-	-	آخر	

نلاحظ من معطيات المشاركة، وفقاً للفروع الاقتصادية، أنّ ثمة تحولاً بارزاً في الفروع الاقتصادية التي تشارك فيها النساء

العربيّات في يافا. على الجملة، يمكن القول إِنَّه في العام 1992 عملت الغالبية العظمى من النساء العربيّات في فرع

الصناعة (42%) وفي أدنى سُلْمِ المهن. وكانت النساء العربيّات شبه معيّنات عن فروع الخدمات المالية والعقاريّة

والخدمات الخاصة، كما كانت معيّنة عن فروع الخدمات العامة والوظائف الحكومية. على امتداد الفترة، نلاحظ تغييراً

في أنماط المشاركة تبعاً للفروع الاقتصادية، إذ انخفضت على نحو تدريجيّ وكبيرٍ المشاركة في فروع الصناعة، وتنامت

فروع البيع بالجملة والمفرق والعمل المتربي. في موازاة هذا، كان ثمة ارتفاع كبير في الخدمات العامة، وهذه التحوّلات

تُطابق - إلى حدّ بعيد - التفسيرات المطروحة في النظريّات النسوية للعولمة. في الإمكان تفسير هذه التحوّلات بما يلي:

1 - اضمحلال فرع الصناعة التقليديّة إلى حدّ احتفائه من اقتصاد تل أبيب يافا نتيجة للتحوّلات الاقتصادية

والاندماج في الاقتصاد العالميّ، كما تطلّعنا نظريّات المدن المُعولمة. لذا، احتفت فروع الصناعة من

مفردات عمل النساء العربيّات في يافا. في التسعينيات، كان هذا الفرع تقليديّاً يحتاج إلى أيدي عاملة

رخيصة غير مهنية. وفي العام 2008، لم يعد بحاجة إلى أيدي عاملة غير مهنية وغير متعلّمة، بل إنّ هذه

الوظائف انتقلت في معظمها إلى خارج الدولة، وما تبقى منها يحتاج إلى أيدي عاملة متعلّمة. هذه

التحولات شبيهة -إلى حد كبير- بمعطيات مشاركة النساء العربيات عامة في إسرائيل، إذ قل على نحوٍ

بالغ عدد ونسبة النساء العربيات العاملات في مجالات الصناعة.

2 - فرع الخدمات العامة- الحكومية: على العكس من أنماط المشاركة للنساء العربيات عامة، لا يستوعب هذا

الفرع غالبية النساء العربيات العاملات في يافا؛ إذ تبلغ نسبة مشاركة النساء العربيات عامة في هذا الفرع

قرابة 40% من النساء العاملات. ومرد ذلك أنّ هذه الخدمات توفر غالبيتها السلطات المحلية وباللغة

العربية. أمّا في يافا، وبسبب غياب سلطة محلية عربية وتوفير هذه الخدمات عن طريق بلدية تل أبيب

وبواسطة موظفين يهود، لا يوفر هذا الفرع مكاناً تشغيل أساسياً للنساء العربيات الأكاديميات أو من

ذوات مستويات التعليم العالي. في بداية التسعينيات، لم تتعذر نسبة النساء العربيات العاملات في يافا في

هذا الفرع 5% (وتشمل فروع التعليم والخدمات الاجتماعية). ومع مرور الوقت وتزايد عدد السكان

العرب في يافا، كان عدد السكان العرب -في بداية التسعينيات- قرابة 10,000 نسمة، وبات في العام

2008 يقارب 20,000 نسمة. من هنا ازدادت الحاجة إلى توفير خدمات عامة، خاصة في مجال

التعليم الذي لا يمكن توفيره إلا باللغة العربية، خاصة أن المجتمع العربي مجتمع فتي؛ إذ يشكل أبناؤه من هم

دون سن الـ 19 قرابة 40% من هذا المجتمع. والمقصود أن الحاجة إلى تقديم خدمات محلية عن

طريق موظفين عرب، وارتفاع مستوى التعليم لدى النساء، ساهمًا معًا في اندماج النساء في فرع

الخدمات العامة، وباتت نسبة النساء العاملات في هذا الفرع تدنو من 30% في العامين 2006 وَ

2008. وفي هذا إشارة إلى نموٍّ تخصصٍ ما لدى النساء العربيات في يافا.

3 - بسبب التغييرات في مبني الاقتصاد والصناعة في تل أبيب، تتوجه نسبة كبيرة من النساء العربيات للعمل في

مجال البيع في الجملة والمفرق وهي -في المعتاد- في مصالح عربية تقع في الأحياء العربية والحيز العربي،

توفر خدمات للسكان العرب وللزبائن اليهود. من هنا قد توفر مخرجاً أو ملحاً تشغيلياً للنساء العربيات

كونها أقرب إلى مكان السكن وإلى البيئة العربية. لكن لا يمكن تجاهل النساء العربيات العاملات في مراكز

تجاريّة يهوديّة كبيرة أقيمت في السنوات العشر الأخيرة توفر هي كذلك فرص عمل – وإن كانت قليلة – للنساء العربيّات غير المتعلّمات. لكن هذه الوظائف وأنواع العمل هي – في المعاد – وظائف غير مهنية، مؤقّة، بدون إمكانیّات تقدُّم ذات دخل متدرّج، أي تنامي العمل غير المهني ذات المكانة المتدرّجة، وهي وظائف مؤقّة ذات دخل متدرّج في أغلب الأحيان.

4 – بعد أن كانت فروع الصناعة توفر أكبر فرص عمل للنساء العربيّات في بداية التسعينيات، باتت فروع الخدمات العامة هي ملجاً التشغيل الأبرز للنساء العربيّات في يافا.

5 – أمّا النساء اليهوديّات فهوّن مثلاً، في السنوات الأخيرة، في فروع الخدمات الماليّة، البنوك والتأمينات، الخدمات العامّة، والمبيعات. وهي تتشابه مع التحوّلات الحاصلة لدى السكّان عامّة في تل أبيب.⁴

هذه التغييرات تتناسب مع الادعاءات النظريّة لتحول مدينة تل أبيب إلى مدينة مُعَوَّلة، وقد أثّرت إيجاباً على ارتفاع معدلات المشاركة في أسواق العمل لدى النساء الفلسطينيات، وهو ارتفاع قسريّ في كثير من الحالات بغية مقاومة الفقر والتهميشه، لكنّه كان بالأصل في فروع اقتصاديّة مكمّلة أو فروع الخدمات للاقتصاد الحديث، وهي وظائف مؤقّة ذات دخل متدرّج وفقاً للنظريّات النسوّيّة. إنّ متابعة مشاركة النساء وفقاً للمهن تعزّز هذا الادعاء.

جدول 3: التشغيل حسب المهنة – النساء العربيّات واليهوديّات في تل أبيب يافا (بالنسبة المئويّة)

عربيّات	2006 يهوديّات	عربيّات يهوديّات	2003 يهوديّات	عربيّات يهوديّات	1999 يهوديّات	عربيّات يهوديّات	1996 يهوديّات	عربيّات يهوديّات	1992 يهوديّات	
5.5	17.4	6.2	17.8	5.2	12.8	8.3	13.5	0	8.5	مهن علميّة وأكاديميّة
11.1	18.6	21.8	17	10.5	15.7	8.3	15	4.1	21.0	مهن حرّة وتقنيّة
2.7	5.8	3	7.7	1	6.1		3.6	0	3.14	مدربون
19.4	24	25	27	29	28	25	30	20.0	29.4	عمال مكتبيّون
30.5	24	6.2	22.7	18	25.8	20.8	24	8.3	10.8	عمال مبيعات وخدمات

⁴ بسبب ضيق الحيز، لم نعرض معطيات التقسيم وفق الفروع الاقتصاديّة لكافة سكّان تل أبيب، لكن من مقارنة بين تقسيم النساء اليهوديّات وتقسيم كافة السكّان في تل أبيب عامّة، لم نجد فروقاً جدّية.

2.7	1.9	12.5	2.2	16.5	3.4	4	4.3	66.6	24.4	أعمال يدوية مهنية في الزراعة والصناعة
25	5.6	25	5	18.5	6.8	33	8.3	0	1.2	عمال غير مهنيين

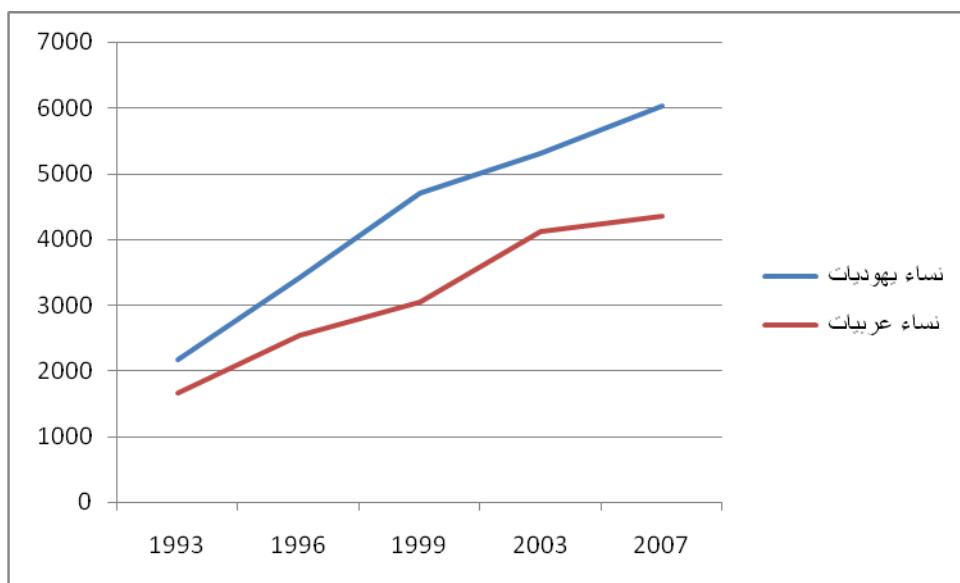
من مقارنة تقسيم النساء العاملات وفق المهن، نجد أنه تُمْثِّل تحولات واضحة لدى النساء العربيات في يافا. ففي بداية التسعينيات عملت معظم النساء الفلسطينيات في مهن الأعمال اليدوية المهنية وغير المهنية في فروع الصناعة والزراعة (66%)، واحتلَّ العمل المكتبي المكانة الثانية في تشغيل النساء العربيات، وكانت قلة قليلة منهن يعملن في المهن الحرة. إزاء ذلك، كان توزيع عمل النساء اليهوديات حسب المهن متنوّعاً، لكن بالأساس في فروع العمل المكتبي والأعمال اليدوية وفي الصناعة وفي المهن الحرة والتقنية (انظر/ي جدول 1).

مع مرور الوقت وحصول تغيير في مبني الاقتصاد والصناعة، نلاحظ في العام 2008 أن 25% من النساء العربيات اللواتي يعملن، يعملن في فروع المهن اليدوية غير المهنية وهي في أدنى سُلْم التدريج المهني (مقابل 66% في بداية التسعينيات). وهذا يدل على أن النساء العربيات مرغمات أكثر من النساء اليهوديات للعمل في المهن الصعبة والمفقرة، بسبب غياب بدائل أو رأس مال بشرىٍّ يتيح اندماجهن في مهن أفضل، بسبب السياسات المتّهجة حيالهن. نرى كذلك أن فرع المبيعات والخدمات تحول إلى ملحاً تشغيليًّا للنساء العربيات، إذ يعمل في هذه المهن قرابة 30% من النساء العربيات. قرابة 19% من النساء العربيات يعملن في العمل المكتبي، بسبب تنامي فرع الخدمات الخاصة (المحاماة والهندسة والحسابات) التي تزوّد في المناطق العربية وللسّكّان العرب بالأساس. وتعمل 11% في المهن الحرة، و 5.5% فقط في مهن أكاديمية.

أما النساء اليهوديات، فنلاحظ ارتفاعاً في نسب المهن الأكاديمية والعلمية، من 8.5% إلى 17.4%， وارتفاعاً في مهن المدريرين والمبيعات والخدمات. كذلك تُمْثِّل ارتفاع في مهن عاملات المبيعات والخدمات. من جهة أخرى، هناك انخفاض كبير في المهن اليدوية في مجال الصناعة والزراعة ومهن عاملات غير مهنيات، مما يتماشى مع تفسيرات المدن المُعولمة. لتوضيح الحالة الاقتصادية للنساء العربيات في يافا، نضيف إلى الفروق التي أوردناها حتى الآن عرض معدلات الأجور للنساء العاملات. تدل مقارنة معدلات دخل النساء العربيات واليهوديات عامة (أي في كل أنحاء إسرائيل) على وجود

فروق لصالح النساء اليهوديات تتّسّع على مدار الفترة الزمنية لهذا البحث. فعلى سبيل المثال، كان معدّل دخل النساء العربيّات العاملات عامّة في العام 1993 قرابة 1,800 شيكل ولدى النساء اليهوديات العاملات عامّة كان قرابة 2,300 شيكل، أي إّنه أعلى بـ 27%. أمّا في العام 2007، فقد بلغ معدّل دخل النساء العربيّات العاملات 4,200 شيكل مقابل 6,100 لدى النساء اليهوديات؛ أي كأنّ أعلى بـ 45%.

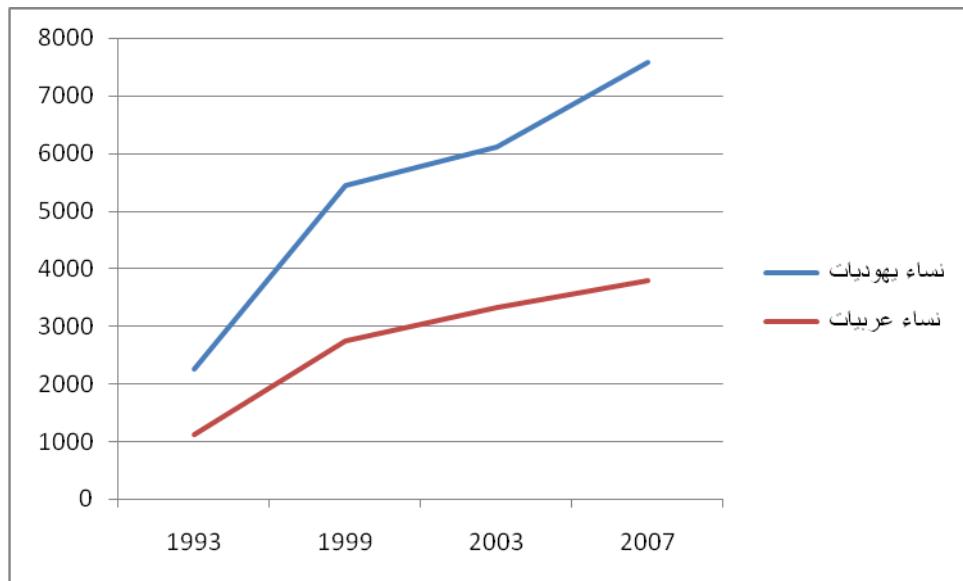
مقارنة دخل النساء العربيّات واليهوديات في إسرائيل



أمّا في مدينة تل أبيب-يافا، فيصل الفرق بين معدّلات دخل النساء العربيّات ومعدّلات دخل النساء اليهوديات في يافا إلى الضعف في العام 2007، إذ بلغ معدّل دخل النساء العربيّات قرابة 4,000 شيكل مقابل 8,000 لدى النساء اليهوديات. من هنا يمكن الادّعاء أنّ النساء اليهوديات في يافا استفادن من التحوّلات الاقتصاديّة ومن عملية التخصّص، على العكس من النساء العربيّات اللواتي تضرّرن من تلك التحوّلات. فقد ارتفعت نسبة مشاركتهنّ في العمل، لكنّهنّ انخرطن في الفروع الاقتصاديّة والمهن المؤثّرة وذات دخل متدرّج^{*}. الفروق في مستويات الدخل تنتّج عن الفروق في تقسيم النساء العاملات وفق الفروع الاقتصاديّة والمهن، إذ يوّفر تحولُّ تل أبيب يافا إلى مدينة معوّمة فُرّصَ عمل أكثر للنساء

العربيّات مقارنة بعامة النساء الفلسطينيات البعيدات جغرافيًّا عن المراكز الاقتصاديّة، لكن في ظروف وشروط عمل سيئة، وتُعدّ الوظائف التي يوفرها اقتصاد العولمة للعربيّات في يافا في أدنى التدرج الاقتصاديّ.

مقارنة دخل النساء العربيّات واليهوديّات في تل أبيب يافا



معدلات الدخل للنساء العربيّات

1993	1999	2003	2007	
1119	2749	3326	3800	نساء عربيّات في يافا
1669	3046	4115	4353	نساء عربيّات قطريّ
0.67	0.90	0.8	0.87	النسبة

يمكن تلخيص التحولات في الحالة الاقتصاديّة للنساء العربيّات في يافا منذ بداية التسعينيّات حتّى الآن على النحو التالي:

- ١ - هناك اختلاف كبير في أنماط مشاركة النساء العربيات وفقاً للفروع الاقتصادية والمهن عن المعدل العام في مدينة تل أبيب وعن أنماط المشاركة لدى النساء اليهوديات. يمكننا القول إن النساء اليهوديات استطعن الاندماج في الاقتصاد الحديث المتتطور، صناعة التقنيات العالية، الخدمات المالية، وهي فروع تحتاج إلى مستويات تعليم عالية وذات دخل مرتفع؛ بينما تحرم النساء العربيات من الأدوات الكافية للاندماج في الاقتصاد الحديث ولم تستطع التغلب على العوائق المبنية نتيجة السياسات الحكومية والبلدية القائمة، وهذا يجري إقصاؤهن من الاستفادة من التحولات الاقتصادية للأسباب قومية.
- ٢ - نسب المشاركة في أسواق العمل لدى النساء العربيات تتغير تغييرًا كبيرًا، وعمليًا عادت نسبة المشاركة في العام 2008 لتكون مشابهة تقريباً لنسبة المشاركة في العام 1996، وهي أقل من نسب المشاركة العامة في تل أبيب، وأقل من مشاركة النساء اليهوديات في تل أبيب لكنها تصل، تقريباً، إلى ضعفي معدل مشاركة النساء العربيات في إسرائيل.
- ٣ - معدلات البطالة لدى النساء العربيات تتغير بوتيرة عالية. وعلى مدار الفترة كان هناك، غالباً، ارتفاع في معدلات البطالة والانخفاض في الأعوام الأخيرة لتعود إلى نسبة مشابهة لما كانت عليه في العام 1996؛ وذلك بسبب عمل النساء العربيات بنس比 أعلى في أعمال مؤقتة ومفقرة.
- ٤ - في المعتاد، معدلات البطالة لدى النساء العربيات في يافا أعلى من نسب البطالة عامّة في تل أبيب، وأعلى من نسب البطالة لدى النساء اليهوديات، لكنها -على الإجمال، وعلى مدار الفترة- أقل من نسب البطالة لدى النساء العربيات في إسرائيل، وبلغت في العام 2008 نصف معدل البطالة لدى النساء العربيات.
- ٥ - معدل دخل النساء العربيات العاملات في يافا أشد انخفاضاً من معدلات الدخل لدى النساء العربيات عامّة في إسرائيل، ومن معدلات الدخل في تل أبيب ومعدلات الدخل لدى النساء اليهوديات في تل أبيب، ويعود هذا -في الأساس- إلى تركيبة الفروع الاقتصادية والفروع المهنية التي تعمل بها النساء العربيات في يافا.

6 - يمكن القول إنّ الأوضاع الاقتصادية للنساء العربيّات في يافا، وارتفاع المشاركة في أسواق العمل وارتفاع

معدّلات البطالة، والمشاركة وفقاً لفروع الاقتصادية والمهن المؤثّرة والمفقودة في الأساس، جميعها يدعم

تحليلات نظرّيات "الميكلة الجديدة" نتيجة عوّلمة المدن، ويطابق النظريّات النسوية للعوّلمة الاقتصاديّة.

7 - في حالة النساء العربيّات في يافا، ينبع هذا الوضع كذلك بسبب السياسات الحكومية والمحليّة التي تعامل

مع الاقتصاد كرافعة لتحقيق أهداف قوميّة، حين تترجم، تشمل مجالات التعليم والصحة والمواصلات

والبني التحتيّة؛ إذ لا يمكن للفرد في مثل هذه الظروف تطوير رأس مال بشرّي يتحدّى ويتغلّب على

العائق البنائيّة وحده. وهنا تتحقّق قوّة السوق الحرّ وكلّ ما يشاع حول "أهمية العوّلمة" أو "عدم

المقدرة على مواجهة تيارات العوّلمة" في التغلّب على تشويه حركة السوق كونها تخدم مشروعًا قوميًّا

كولونياليًّا. من هنا تأتي الحاجة إلى دراسة معمقة للسياسات الحكومية والمحليّة المنتهجة حيال السكّان

العرب في يافا عامّة، والنساء العربيّات خاصةً (أو لنقل: الحاجة إلى دراسة غياب سياسات يمكنها تغيير

الحالة الاقتصاديّة للعرب والنساء في يافا).

الخاتمة

حاولنا في هذه الورقة تدعيم المقوله التي مفادها أنّ دراسة الأوضاع الاقتصاديّة للنساء الفلسطينيات لا يمكن أن

تجاهل ما يأتي:

- خصوصيّة حالة النساء الفلسطينيات في المدن المختلطة؟

- التقسيمات الجغرافيّة-الاقتصاديّة القائمة في دولة إسرائيل؟

- إسقاطات العوّلمة الاقتصاديّة وإعادة بناء وهيكلة الاقتصاد في الاقتصاد المحلي؟

- السياسات الحكوميّة المعول بها تجاه النساء العربيّات خاصةً والمجتمع العربيّ عامّة في إسرائيل.

وقد قمنا بهذه الغاية بدراسة حالة النساء العربيّات في مدينة يافا، التي يُطلق عليها -على المستوى الإسرائيلي الرسمي-

"الضاحية السابعة" في تل أبيب يافا؛ إذ تعكس الحالة الاقتصاديّة للنساء العربيّات خاصةً والمجتمع الفلسطينيّ عامّة في يافا

تجنيد الاقتصاد كرافد من رواد الصراع بين القومية اليهودية والقومية الفلسطينية في حيز مكاني واحد، وتعكس الحالة الخاصة في يافا تعامل الدولة العام مع المواطنين العرب بحدة. الفروق الاقتصادية والاجتماعية بين النساء العربيات واليهوديات في تل أبيب-يافا هي جزء من عملية إقصاء اجتماعي سياسي للفلسطينيين، تحول دون العمل على تطوير أو ضاعهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

عزّزت النتائج المعروضة في الورقة أهميّة التطرّق إلى تأثير عملية العولمة الاقتصادية من خلال مقارنة مؤشرات اقتصادية للنساء العربيات في يافا وعامة النساء العربيات في إسرائيل، وجدنا أنّ نسبة النساء العربيات المشاركات في أسواق العمل في يافا أعلى من المعدل العام لمشاركة النساء العربيات، لكن هناك فروق في تقسيم النساء العاملات وفقاً للفروع الاقتصادية والمهن، توشي بأنّ المكانة الاقتصادية للنساء العربيات في يافا أكثر انخفاضاً من عامة النساء، وأنّ النساء في يافا بسبب التأثير القوي للهيكلة الاقتصادية الصناعية الجديدة في تل أبيب تعمل أكثر من عامة النساء في الفروع الاقتصادية المؤثرة والمفقرة والمؤقتة.

كذلك بيّنا أنّ تأثير العولمة الاقتصادية على النوع الاجتماعي قد يختلف تبعاً للانتماء القومي؛ إذ وجدنا أنّ التحولات الاقتصادية لدى النساء اليهوديات لم تكن سلبية بالضرورة نتيجة العولمة، وأنهن استطعن، بفضل عدم وجود عوائق بنوية، من الاندماج في الاقتصاد الجديد المتتطور وصناعة المعلوماتية والمعرفة والخدمات المالية، وبهذا تحولن إلى متخصصات. أمّا النساء العربيات في يافا، فقد تحولن إلى عاملات في فروع دونية ومهن مفقرة ووظائف مؤقتة وفي العمل من المنزل، أي إنّهن أكثر الخاسرات من عولمة تل أبيب يافا. معطيات الدخل لدى النساء العربيات واليهوديات في يافا والنساء العربيات عامة تدعم هذا الادّعاء.

تعود هذه النتائج وفقاً للادّعاء في هذه الورقة بسبب انتهاج سياسات حكومية ومحليّة تحدّ من إمكانية تطوير رأس المال البشري لدى النساء العربيات، وتعيق إغاثة وتطوير الاقتصاد العربي والاندماج في الاقتصاد الحديث، ناهيك عن عنصرية السوق اليهودي تجاه العرب عامة. وعلى الجملة، يمكن القول إنّ عولمة تل أبيب يافا بالتزامن للسياسات المنتهجة حال

السكّان العرب، اعادت تعريف وإنتاج علاقات القوّة الاقتصادية بين المجتمع اليهودي والعربي بما يحافظ على تفوق المجتمع

اليهودي، ويحافظ على التراثية السياسية والاقتصادية للمجموعتين وعلاقات القوّة والتهميشه.

على أنّ هذه الورقة لم تتناول بالدراسة المعمقة السياسات المعهولَ بها تجاه النساء العربيّات والمجتمع العربي في يافا، والتي

تحتاج بحثاً من نوع مختلف. كذلك لم تتناول الدراسة المشاركة في الاقتصاد غير الرسمي الذي تشير إليه النظريّات

النسوية. وتبقى نتائج البحث متقصّصة، وذلك لكون تمثيل النساء العربيّات في يافا في الاستطلاعات الرسمية ومعطيات

دائرة الإحصاء المركزيّة التي ارتكزت عليها هذه الورقة تمثيلاً منقوصاً. من شأن التعامل مع هذه النواقص بناء صورة أكثر

وضوحاً للمكانة الاقتصاديّة للنساء العربيّات في يافا. من هنا تأتي الحاجة إلى أبحاث مكملة لهذه الورقة.

مَلَاحِق

المُجْدَول ١: المُشارَكة وَفَقَادُ لِلْفَرْوَعِ الْاِقْتَصَادِيِّ تِلْ أَبِيب

الفرع الاقتصادي	1992	1999	2003	2008
الزراعة	0.4	0.4	0.7	0.4
الصناعة	17.5	9.7	13.0	9.1
الكهرباء والماء	0.5	0.34	0.6	0.4
البناء والبني التحتية	4.2	2.5	2.7	2.0
البيع بالجملة والمفرق	18.2	12.4	14.5	13.3
المواصلات والمخازن والأكل	7.3	13.4	13.3	6.6
البنوك والتأمينات	18	5.7	4.3	9.6
العقارات، والخدمات المالية	يشمل	20.0	18.4	22.0
القطاع العام	22.5	4.3	3.2	3.0
التعليم	يشمل	8.1	7.8	8.0
الخدمات الصحية والعمل الاجتماعي	يشمل	17.8	16	16.4
خدمات خاصة واجتماعية	10	3.1	4.2	3.0
عمل متربي		3.1	2.0	3.0
آخر		1.0	1.2	0

الجدول 2: تركيبة السكان العرب في يافا

الجيل	مجموع السكان	رجال	نساء
9-0	23.3	25.1	25.5
19-10	18.4	18.4	18.5
24-20	9.6	9.7	9.5
29-25	8.6	8.9	8.3
39-30	14.2	14.7	13.8
49-40	11.2	11.6	11
59-50	7.1	6.7	7.4
69-60	3.3	3.1	3.5
+70	2.1	2.0	2.5
متوسط الاجيال	23.3	23.4	23.2

الجدول 3: المشاركة وفقاً للفروع الاقتصادية

الفرع الاقتصادي	1999 عربات	2003 عربات	عام 2008 عربات	عام تل أبيب	عام تل أبيب	عام عربات	عام عربات
الزراعة	0	0.7	0	0.4	0.4	0	0.4
الصناعة	13	9.7	7.3	13.0	6.4	9.1	9.1
الكهرباء والماء	0	0.34	0	0.6	0	0	0.4
البناء والبني التحتية	0	2.5	0	2.7	0	2.0	2.0
البيع بالجملة والمفرق	23.6	12.4	22	14.5	19.3	13.3	13.3
المواصلات والمخازن والأكل	6.0	13.4	9.7	13.3	13.9	15	15
البنوك والتأمينات	0	5.7	2.4	4.3	4.3	1.0	5.6
العقارات، والخدمات المالية	7.9	20.0	4.8	18.4	6.4	6.4	22.0
القطاع العام	0	4.3	2.4	3.2	1.0	3.0	3.0
التعليم	13	8.1	22	7.8	14.0	8.0	8.0
الاجتماعي	21	17.8	17	16	10.7	16.4	16.4
خدمات خاصة واجتماعية	7.9	3.1	4.8	4.2	8.6	3.0	3.0
عمل متربي	2.6	3.1	2.4	2.0	18.2	3.0	3.0
آخر	2.6	1.0	1.2	0	0	0	0

قائمة مراجع

- الخالدي، رجا. 2008. ستون عاماً على قرار تقسيم فلسطين: أي مستقبل لاقتصاد الأقلية العربية في إسرائيل؟ *مجلة الدراسات الفلسطينية*، 73، 24-36.
- زعبي، همت. 2009. "النساء الفلسطينيات في سوق العمل الإسرائيلي"، *مجلة جدل*، العدد الرابع، تشرين الأول.
- شحادة، إمطانس. 2006. *إعاقه التنمية: السياسات الاقتصادية الإسرائيلية تجاه الأقلية القومية العربية*. مدى الكرمل - المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية.
- عواد، ياسر. 2007. *الأكاديميات في سوق العمل. الناصرة: نساء ضد العنف*.
- مونتيرسكي، دانييل. 2007. *المجتمع الفلسطيني في يافا: تقرير اجتماعي- اقتصادي*. شتيل، مشروع المدن المختلطة.
- كيان تنظيم نسووي 2007. *قابلية التسلل لدى النساء العربيات في إسرائيل*. حيفا: كيان تنظيم نسووي.
- בן דוד, דן 2003. "אי-שוויון וצמיחה", *רבעון לכלכלה*, מרץ : 104-27.
- ג'בארין יוסף, 2009. "מדדר, תעסוקה וחינוך: סוגיות בתעסוקה והשכלה בקרב נשים ערביות", מרכז שאול מאמן, הتكنון.
- גiorai, ראובן 2003. *הגלובליזציה, כלכלת ישראל בצל תהליכיים בכלכלת העולמית*. ירושלים: המכון הישראלי לדמוקרטיה.
- דהן, מומי 2001. "עלית השוויון הכלכלי", ממעורבות ממשלתית לכלכלה שוק: המשק הישראלי 1985 עד 1998. בעריכת אבי בן בט, הוצאת עם עובד.
- יצחק, שניל 2007. ביחד אך לחוד: ערים מעורבות בישראל. הוצאה תכנית קונרד אדנוואר ומרכז משה דיין אוניברסיטת תל-אביב.
- שלמה סבירסקי, אתי קונו-אטיאס, האלה ابو-חלא 2009. *תמונת מצב חברותית 2009/2008*. מרכז אדווה.
- שלמה סבירסקי, אתי קונו-אטיאס 2003. *תמונת מצב חברותית 2002*. מרכז אדווה.

פילק, דני 2004. "ישראל מודל 2000: פוסט-פורדיום ניאו-ליברלי", בתוך דני פילק ואורי רם (עורכים), **שלטון ההון: החברה הישראלית בעידן הגלובלייזציה**. ירושלים: מכון וו-ליר.

קוב, יעקב 2004. "המשק הישראלי בעשור החמישי - בעקבות המשק הישראלי בעשור הראשון של דן פטינקין". בתוך אבי בראל, דניאל גוטוין וטובי פרילינג (עורכים), **חברה וככללה בישראל: מבט היסטורי ועכשווי**. באר שבע: מכון בן-גוריון לחקר ישראל.

רם, אורי 2005. **הגלובלייזציה של ישראל: מק'וולד בתל-אביב, ג'יהאד בירושלים**. תל-אביב: רסלינג.

רם, אורי 2004. "הപערים החדשניים: קפיטליזם גלובלי, פוסט-פורהום ואי-שוויון". בתוך דני פילק ואורי רם (עורכים), **שלטון ההון: החברה הישראלית בעידן הגלובלייזציה**. ירושלים: מכון וו-ליר.

שטייר, חיה ונ. לוי-אפשטיין 1988. "המבנה הסקטורייאלי של שוק העבודה בישראל". **מגמות**. ל"א (2), עמ' 132-111.

שלו, מיכאל 2004. "האם הגלובלייזציה והליברלייזציה 'נרטמו' את הכלכלת המדינית בישראל?". בתוך דני פילק ואורי רם (עורכים), **שלטון ההון: החברה הישראלית בעידן הגלובלייזציה**. ירושלים: מכון וו-ליר, עמ' 115-84.

- Bank Hapoalim. 1993, 1995, 1997. *Economic Review*, The Research Department.
- Beaverstock, JV. RG, Smith. PJ, Taylor. 1999. "A roster of world cities." *Cities* 16(6): 445-458.
- Beaverstock, J. V. 2001. "Globalization and the City." *Progress in Human Geography* 25 (1):151-2.
- Phillip, O'Neill. 2003." Global city-regions. Trends, Theory, Policy," *Progress in Human Geography* 26 (5):712-3.
- Blackbay, D.H, G.D. Lesliey and N.C. Oleary. 2002. "White/Ethnic Minority Earning and Employment Differentials in Britain: Evidence From the LFS," *Oxford Economic Papers*, 54: 270-297.
- Felsenstein, Daniel. and Hanan, Barkai. 2002. "Identifying Globalization Trends in the Cultural Industries of Tel Aviv," In Felsenstein D., Schamp E. and Shachar A. (eds), *Emerging Nodes in the Global Economy: Frankfurt and Tel Aviv*

- Compared*, Kluwer Academic Publishers, Dordrecht, The Netherlands, pp. 237-256.
- Felsenstein Daniel. And Yaron, Ergas. 2002. "Tel Aviv as a High Tech 'Hot Spot': Does Location Really Matter?," in Felsenstein D., Schamp E. and Shachar A. (2002) (eds), *Emerging Nodes in the Global Economy: Frankfurt and Tel Aviv Compared*, Kluwer Academic Publishers, Dordrecht, The Netherlands, pp. 109-130.
- Flint, Colin. 2002. "Political Geography: Globalization, Metapolitical Geographies and Everyday Life." *Progress in Human Geography* 26 (3):391-400.
- Hamnett, Chris. 2003. *Unequal City: London in the Global Arena*. London: Routledge.
- Hartsock, Nancy. 2001. Domination, Globalization: Towards a Feminist Analytic. Paper presented at the Inkrit Conference on Domination and Ideology in High Tech Capitalism, Berlin.
- Haughton, Graham. S.Johnson, L. Murphy and K.Thomas. 1993. *Local Geographies of Unemployment: Long-term Unemployment in Areas of Local*. Aldershot, England: Averbury.
- Katz, C. 2001. "On the Grounds of Globalization: A Topography for Feminist Political Engagement," *Signs*. 26: 1213-1228.
- Khalidi Raja 1988
- Kipnis, Baroch. 1998. "Technology and Industrial Policy for a Metropolis At the Threshold of the Global Economy: the Case of Haifa ,Israel," *Urban Studies* 35(4): 649-662.
- Kipnis, Baroch, 2000. "Tel-Aviv, Israel- a World City in Evolution: Urban Development at Deadend of the Global Economy," <http://www.Iboro.ac.uk/gawc/rb/rb.html>.
- Kipnis, Baroch. 2004. "Tel Aviv, Israel – A World City in Evolution: Urban Development at a Deadend of Global Economy," In Pak, M. Ed. *Cities of Tomorrow* Lublijana :The University of Lublijana:183-19 .
- Kraus, Vered, and Yuval Yonay. 2000. "The Power and Limits of Ethnocentrism: Palestinians and Eastern Jews in Israel, 1974-1991." *British Journal of Sociology* 51(3): 525-51.
- Marchand, Marianne, and Anne, Runyan. 2000. Gender And Global Restructuring: Sightings, Sites And Resistances: Sightings, Sites And Resistances. New York: Routredge. Pp 1-22.
- Menahem, Gila, 2000. "Jews, Arabs, Russian and Foreigners in an Israeli City: Ethnic Divisions and the Restructuring Economy of Tel Aviv, 1983-96," *International Journal of Urban Research*, 24(3): 634-652.

- Moghadam, Valentine. 1997a. *Wome, Work and Economic Reform in the Middle East and North Africa*. Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers.
- Moghadam, Valentine. 1997b. "The Feminization of Poverty? Notes on a Concept and Trends," Illinois State University Women's Studies Program, Occasional Paper No.2.
- Moghadam, Valentine. 1999. "Gender and Globalization: Female Labor and Women's Mobilization," *Journal of World-Systems Research*, 2: 367-390.
- Mossek A. 2002. The Tel Aviv Producer Services Sector; Change in an Era of Globalization, in Felsenstein D., Schamp E. and Shachar A. (eds), *Emerging Nodes in the Global Economy: Frankfurt and Tel Aviv Compared*, Kluwer Academic Publishers, Dordrecht, The Netherlands: 149-172.
- Nagar, Richa; Lawson, Victoria; McDowell, Linda; Hanson, Susan. 2002. "Locating Globalization: Feminist (Re)readings of the Subjects and Spaces of Globalization," *Economic Geography*, 18(3):257-284.
- Pike, Andy; Andres, Rodriguez-Pose. and John, Tomaney. 2006. *Local and Regional Development*, Abingdon, Oxon : Routledge.
- Sassen, Saskia. 1998. *The Global City: New York, London, Tokyo*. Princeton: Princeton University Press.
- Savitch, H.V. 2002. "What is new about globalization and what does it portend for cities?," *International Social Science Journal* 54(2): 179-189.
- Semyonov, Moshe, Noah Lewin-Epstein, and Iris Brahm. 1999. Changing labor force participation and occupational status: Arab women in the Israeli force. *Work, employment, and society*, 13(1):117-131.
- Shatkin, Gavin. 2007. "Global Cities of the South: Emerging Perspectives on Growth and Inequality," *Cities* 24(1): 1-15.
- Short, John; Carrie, Breitbach; Steven, Buckman, Jamey Essex. 2000. "From World Cities to Gateway Cities: Extending the Boundaries of Globalization Theory," *City* 4(3):317-340.
- Shoval, Amir. 2002. "Global Trends in the Tel-Aviv Tourism Sector", In Felsenstein D., Schamp E. and Shachar A. (eds), *Emerging Nodes in the Global Economy: Frankfurt and Tel Aviv Compared*, Kluwer Academic Publishers, Dordrecht, The Netherlands, pp. 195-212.
- Taylor, Peter. and Colin, Flint. 2000. *Political Geography: World Economy, Nation-State and Locality*, Edinburgh Gate: Prentice Hall.
- Yiftachel, Oren and Haim, Yacobi. 2003. "Urban ethnocracy: ethnicization and the production of space in an Israeli 'mixed city,'" *Society and Space* 21(6): 673 – 693

